المردود الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج حياة كريمة بمحافظة مطروح

عمرو عبد الحميد رفعت [١]، محمد سالم عبد الغفار [٢]، وائل حلمى موسى الرفاعي [٣]، حسين مفتاح عبد السلام السنينى [٤]

الملخص العربى

تعد التنمية الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء فالتنمية تعد عملية تغير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً اجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم على أساسها المجتمع الريفي بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بها يحقق تكامل نواحي النهوض، حيث إعادة رسم الخريطة السكانية بما يكفل تحقيق الاتجاه الأمثل للإستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة والموارد المتاحة في المناطق الجغرافية المختلفة.

ولهذا ظهر مشروع تطوير القرى المصرية الذى يأتي ضمن مبادرة حياة كريمة والذى بداء عام ٢٠١٩ ويستهدف التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة للسكان الريفيين من خلال تطوير ٤٥٨٤ قرية يمثلون نسبة ٥٨ ٪ من إجمالي سكان الجمهورية ويسعى المشروع لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات تشمل خدمات المرافق والبنية الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل عبر إنشاء مجمعات صناعية وتأهيل مهني وتوفير مشروعات ذات عائد اقتصادي، إضافة إلي التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم ومحو أمية وتعليم وحملات توعية وثقافية. ولذا سيطال التطوير كل الخدمات داخل القري بهدف تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، حيث سيكون له مردود مباشر وعميق على سكان الريف حيث يحاول البحث تحديد الفرص المتاحة والمستقبلية من خلال المبادرة الرئاسية حياة كريمة لتطوير قري الريف المصري للوصول إلي تمكين السكان الريفيين اقتصادياً والتغلب على التحديات وتكليل جهودهم عبر توضيح أهمية تمكينهم اقتصادياً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وقد توصلت البحث إلي عدد من النتائج وهى أن ٢١,٢٥ % من المبحوثين أشارو إلي وجود فرصه بناء سكن كريم وأن ١٨,٧٥% أشارو إلي وجود فرصة عمل بمجمعات صناعية أو مشروعات زراعية لزيادة الدخل وأشار ١٢,٥ % إلي تواجده فرص توفير المشروعات الصغيرة وأشار٥٦,٢٥ % إلي وجود فرصه الحصول على معاش تكافل وكرامه وأشار٢١,٢٥ % إلي وجود فرصه توفير منفذ تسويق للبيع والشراء وأشار ١٨,٥٣% إلي وجود فرصه التدريب على المهن والحرف اليدوية بينما أشار ١٨,٥٣% إلي أنها متواجدة وأشار ١٧,٠٧ % من إلي وجود فرصه الحصول على عمل لائق كما فرصه توافر الصرف الصحي أشار ٢٦,٣٤ % من بتواجده وفرصه تقوية التيار الكهربائي أوضح ٢٥,٥٨ % إلي تواجده وفرصه توفير مدارس جديدة أشار ٧٢,١٩ % بأنها متواجدة في حين أشار ١٥,٦٠% فرصة توفير مياه الشرب أشار إلي تواجده بنسبه ٤٦,٣٤% فرصه الخدمات الصحيه أشار إلي تواجده بنسبه ٥٨,٠٤%. مما يعنى تدنى نسب تواجد...ما سبق مما يستلزم ضرورة التدخل للعمل على توفير هذه الخدمات من خلال مشروعات حياة كريمة حتى تحقق نسب أكبر.

الكلمات المفتاحية: المردود الاقتصادى والاجتماعى، برنامج حياة كريمة، محافظة مطروح.

معرف الوثيقة الرقمى:10.21608/asejaiqjsae.2024.345091

[١]أستاذ الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة الصحراوية والبيئية– جامعة مطروح.

[٢]أستاذ الاقتصاد الزراعي– مركز التنمية المستدامة بمطروح– مركز بحوث الصحراء.

[٣]أستاذ علوم وتقنيه الأغذية– كلية الزراعة الصحراوية والبيئية– جامعه مطروح.

[٤]قائم بأعمال سكرتير عام مساعد محافظة مطروح ومدير مشروع حياة كريمة بمحافظة مطروح .

استلام البحث فى ٠٥ فبراير ٢٠٢٤، الموافقة على النشر فى ١٠ مارس ٢٠٢٤

المقدمة

تعد تنمية المجتمعات المحلية ورفع مستوى معيشة الأفراد لضمان حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أهداف التنمية المستدامة لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ والتي تسعى إلي رفع مستوى معيشه الفرد والأسرة والمجتمع (الحيدرى، ١٩٩٦). الأمر الذي يجعل قضايا التنمية بمجالاتها المختلفة التحدى الحقيقى الذى يواجه بلدان العالم الثالث، حيث تتطلب عملية التنمية فى البداية تشخيصاً واضحاً لمشكلات المجتمع المراد تنميته، ثم البدء بإزالة كافة العقبات الهيكلية المجتمعية التى تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول إلي معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن ثم تبنى المدخل المناسب لإحداث عملية التنمية والتغيير (السيد، ١٩٩٨).

وقد شهد القرن الماضى تسابق الدول النامية ومن بينها مصر للأخذ بالتنمية تحدوها الرغبة فى اللحاق بركب التقدم فى العلم، ولكن لإعتبارات عديدة ركزت الجهود الرسمية فى معظم هذه الدول على الجوانب الاقتصادية فى التنمية، دون الإهتمام الكافى بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، الأمر الذى أعاق جهود التنمية عن بلوغ أهدافها، كما أثر بصورة سلبية على بناء وتكوين الإنسان القادر على العطاء والتفاعل مع قضايا التنمية فى مجتمعه المحلي، وبالتالى بدأت تظهر مظاهر التخلف لمعظم تلك الدول عن ركب التقدم والتطور المنشود

وتهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي إلي تحسين جودة حياة الأفراد ورفع مستوى معيشة الأسرة في المجتمعات الريفية الحياة لأفراد المجتمع الريفي، بالإضافة إلي توفير فرص عمل ومحاولة الوصول إلي توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة ومستوى معيشي مناسب ومستوى تعليمي وحياه أفضل وأخيراً الحصول على بيئة ريفيه نظيفة. ويمثل السكان الريفيين في جمهورية مصر العربية نحو ٥٧,٢% من إجمالي السكان عام ٢٠١٨. وهم بذلك يشكلون أكثر من ٥٠% أي يشكلون الكتلة السكانية الأكبر التي يمكن أن تساهم بفاعلية في عملية التنمية الشاملة أو على العكس أن تكون عبئاً عليها ومعوقاً لها حال اغفالها في تلك العملية لذلك تعطي الدولة أهمية كبيرة للبرامج والمشروعات التنموية التي تستهدف بصفة رئيسية الإرتقاء بالمستوي المعيشي للمواطنين خاصة الأكثر إحتياجاً مثل سكان الريف وهذه البرامج والمشروعات لا تركز فقط على الجانب الاقتصادي رغم أهميته، إلا أنها تستهدف أيضاً جوانب أخري تمس حياه الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر اجتماعياً وبيئياً وذلك لضمان تحقيق الأهداف التنموية المستدامة المرجوة والمأمولة من هذه البرامج والمشروعات (عبد المجيد، ٢٠٠٨).

وللحكومة المصرية العديد من الإنجازات في هذا السياق على مدار السنوات الماضية حيث تبنت العديد من السياسات التي من شأنها أن تهدف إلى إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكل المجتمعات الحضرية منها والريفية أو صحراوية. وتبرز أهمية المحافظات الحدودية فى كونها الجزء الأكبر من المساحة المصرية بإعتبارها امتدادا طبيعيا لوادى النيل تتوافر بها الأرضي القابلة للاستصلاح والإستغلال الزراعي الا انه لم تحظي المحافظات الحدوديه بالإهتمام الكافى من قبل الدولة إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، حيث اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى محاولة تعميرها وإنشاء مراكز سكانية جديدة تعمل كمناطق جذب سكانى لتخفيف الضغط السكاني على وادى النيل من جهة، وإضافة مساحات زراعية جديدة من جهة ثانية، واستثمار

الثروات المعدنية بالصحراء وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والكبيرة بها من جهة ثالثة، وما يصاحب ذلك من تخفيف حدة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب المتعطلين من جهة رابعة، الأمر الذى يترتب عليه فى النهاية رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل القومي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠).

هذا وتعد العدالة الاجتماعية عاملاً أساسياً في تحقيق السلام الاجتماعي، كما تعتبر ضرورة لتماسك بنية المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمن القومي، وهي نظاماً اجتماعياً اقتصادياً يهدف إلي إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد، عن طريق المساواة في الحقوق والواجبات وتوافر الفرص بين الأفراد والتوزيع العادل للثروات والأعباء في ظل مبادئ المواطنة وفي إطار من المبادئ والقيم والأعراف الاجتماعية بما يحقق المصلحة العليا للمجتمع.

وتشير العدالة الاجتماعية إلي تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وفئاته، وإتاحه الفرض المتساوية أمام الجميع في جميع مجالات الحياة، والحصول على نصيب عادل من السلع والخدمات وتخفيف التفاوت بين الطبقات، ولا تكفي المساواة في الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهناك عدة شروط يجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة العوائق التي تؤدي إلي التمييز، ووفرة الفرص أي الإتاحيه وهذا يقتضي خلق أو إيجاد الفرص وتمكين الأفراد من الإستفادة منها والتنافس على أرضية مستوية من أجل الحصول عليها، ومن ثم السعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة من خلال برامج التنمية (ابراهيم وآخرون، ٢٠١٢)، حيث يتوقف نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتكيف معها علي مشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وتعتبره عنصراً مهماً في عملية التنمية، واذا ما اريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلابد أن تتوافر معطيات أساسية تمكن مواطني الريف المصري من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات القدرة الاقتصادية التي توضع في موضع القوة ويجعلهم قادرين على خدمة مجتمعهم. واستناداً على هذا يمكن القول أن العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي وجهان لعملة واحدة.

وتعد مبادرة حياة كريمة أحد التوجهات التنموية لرئيس الجمهورية، والتي تم تكليف الحكومة والمجتمع المدني علي تنفيذها في يناير ٢٠١٩ وتهدف للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة لسكان الريف المصري، وقد تم تحديد النطاق الجغرافي والبشري الذي تستهدفه المبادرة بناءاً على مؤشرات الفقر والإحصاء، وقد أوضحت هذه المؤشرات أن هناك ١٠٠٠ قرية مصرية، تتوزع على ١٦ محافظة يعيش فيها ١٢,٥ مليون مواطن تزيد فيها معدلات الفقر عن ٥٥% طبقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

حيث تقوم وزاره التنمية المحلية ومن خلال الوحدة المركزية لحياه كريمة بالأشراف على تنفيذ مشروعات المبادرة بغالبيه محافظات الجمهورية بتمويل من وزاره التخطيط للتخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجاً في الريف والمناطق العشوائية في الحضر لعمل على التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجاً بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية والإرتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدف ويتم تنفيذ مشروعات المبادرة سواء البنيه الأساسية أو الخدمات من خلال الجهات المختلفة سواء بالتنفيذ المباشر منها أو من خلال التمويل المقدم من وزاره التنمية المحلية لهذه الجهات وتستهدف المبادرة الفئات الأكثر احتياجاً داخل القري مما يعزز من فرص خفض نسب الفقر في القري وذلك تماشياً مع أهداف

استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لمصر والتي أطلقت في فبراير ٢٠١١م والتي تعكس الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي – البعد الاجتماعي – البعد البيئي) وذلك بمشاركه الوزرات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وبمشاركه المواطنين وذلك من خلال الأهداف الاستراتيجية وهي الإرتقاء بجوده حياه المواطن المصري وتحسين مستوي المعيشة، العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة، اقتصاد ثقافي ومتنوع، المعرفة والإبتكار والبحث العلمي، نظام بيئي متكامل ومستدام، حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع السلام والأمن المصري، المصدر موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولا يعني ذلك أن باقي التجمعات الريفية خالية من الفقر فالريف المصري خاصه ريف الوجه القبلي يصنف كأفقر أقاليم الجمهورية بشكل عام كما أن ريف الوجه البحري أيضا يعاني ٣٠% من سكانه من ملامح الفقر متعدد الأبعاد انخفاض الدخل، سوء الأوضاع الصحية والتعليمية، سوء حاله البنية الأساسية.

وبناءاً على ذلك انطلقت مبادرة حياة كريمة عام ٢٠١٩ حيث شملت المرحلة الأولي ٣٧٥ قرية على مستوى الجمهورية تضم ٤,٥ مليون نسمة خصص لها مبلغ ١١,٧ مليار جنيه موزعه تم توزيعهم ٤,٨ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي و٦,٩ مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية، وقد تضمنت المخرجات الرئيسية للمرحلة الأولي بنهاية عام ٢٠٢١ منها ٢١،٤١٧ منزل تم رفع كفاءتها وتطويرها لتصبح سكن كريم وتركيب أسقف لها، وصلات مياه شرب، وصلات صرف صحي– طرنشات، ١١٥ وحدة صحية مطورة تخدم أكثر من ١٥٦ ألف مواطن، و ٢٨٨٢ فصل جديد تستوعب أكثر من ١١٥ ألف تلميذ و٢٢٥ تجمع ريفي موصول بشبكة طرق مطوره و ٢٩٦ تجمع ريفي تم تحسين شبكة الكهرباء وخدمات الإنارة بها و ٣٦١ تجمع ريفي تم تحسين خدمات الوصول لمياه الشرب النظيفة بها و ١٧٠ تجمع ريفي مغطي بالصرف الصحي (السيد، ١٩٩٨).

وقد ضمت المبادرة ١١ قرية من محافظة مطروح لتنفيذ مشروعات خلال أعوام ٢٠١٩/٢٠٢٠/٢٠٢١ خصص لها مبلغ ٨٦,٢ مليون جنيه في العام الأول ومبلغ ١٥٣ مليون جنيه في العام الثاني تستهدف ١٨٩٧١ نسمة (مراد، ٢٠١٥).

وقد تركزت محاور العمل لمبادرة حياة كريمة للتعامل مع كافة الجوانب الفقر وأبعاده والعمل على ايجاد حلول من

خلال ثلاث مستويات من الخطط والأهداف هي:

- تنفيذ برامج تهدف إلي تحسين البنية الأساسية للقري من ادخال خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب والمدارس والمرافق الصحية وتحسين البيئة والطرق والإنارة وغيرها من المشروعات.
- تنفيذ برامج التي تستهدف إلي التركيز على الفئات الأولي بالرعاية وتوفير الحياة الاجتماعية والصحية وتحسين مستوى المعيشة الأفراد داخل القرية المستهدف من المبادرة.
- تنفيذ برامج تهدف إلي تدريب العمالة ورفع قدرات السكان بالقرى يهدف إلي قيامهم لتنفيذ مشروعات صغيره ومتوسطة لإستيعاب الشباب هذه القرى.

البحث أهميته هو قياس المردود الاقتصادي والاجتماعي لمبادرة حياه كريمة التى تتبناها الدولة المصرية لتنميه الريف المصري بصفه عامه، ومحافظة مطروح بصفه خاصه والتي أدرجت ضمن مبادرة حياه كريمة في المرحلة التمهيدية حيث تقع محافظة مطروح في الاتجاه الشمالي الغربي لجمهورية مصر العربية حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق محافظتي الإسكندرية والبحيرة ويحدها من الجنوب محافظة الوادي الجديد ويحدها من الغرب دوله ليبيا، حيث تمتد محافظة مطروح من الكيلو ٦ غرب محافظة الإسكندرية وبطول حوالي ٤٥٠ كم حتى مدينة السلوم مع الحدود الليبية

على ساحل البحر المتوسط وتمتد من ساحل البحر المتوسط إلي الجنوب بعمق حوالي ٤٠٠ كم جنوب واحة سيوة (وزارة التنمية المحلية، ٢٠١٩).

إن التمكين الاقتصادي هون أحد معابر الوصول لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ٢٠٣٠ ومن ثم الإستفادة من خلال فرص متاحة متمثلة في مبادرة تنمية الريف المصري حياة كريمة التي تسعى إلي تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الريف المصري حيث تشير غايات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وهو (تقليل الفقر المدقع) إلي استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعيه ملائمه على الصعيد الوطني للجميع، وضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية بحلول عام ٢٠٣٠ هو ما توفره مبادرة تنمية الريف المصري حياة كريمة عبر بعد التنمية الاقتصادية بينما تشير غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تحقيق الآمن الغذائي إلي مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وامكانية وصولهم إلي الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠ وهو ما يسعى مشروع تنمية قرى الريف المصري بتحقيقه، عبر المشروعات الزراعية والصناعية والمشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل، ومن ثم الاتجاه نحو تعزيز تمكين الريفيين على مستوى السياسات والبرامج وهو متواجد بسياسات الدولة عبر مشروع تنمية قرى الريف المصري تحت مظلة حياة كريمة.

يعد البحث من الأبحاث المستقبلية التي تمثل إنذار مبكر لوضع حلول وتوصيات من أرض الواقع تساعد في امكانية تمكين المواطنين اقتصادياً عبر مراحل مشروع تنمية الريف المصري مستقبلا خاصة بوجود مراحل زمنية مختلفة للتطبيق، ومن ثم امكانية تحقيق تنمية حقيقة بمشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال، وتعد بمثابة تكليل لجهود مشروع تنمية قري الريف المصري حياة كريمة وهو مشروع قومي يهدف إلي إحداث تغير جزري بين أفراد المجتمع وأكثرهم احتياجاً، ومن ثم ينطوي البحث على إضافة علمية متواضعة لكى تثري العلاقة بين تمكين الريفيين اقتصاديا ومبادرة تطوير الريف المصري حياة كريمة.

المشكلة البحثية

تتلخص مشكله القري المصرية فيما تعانيه من الفقر والجهل والمرض، حيث انها لم تلقى هذا الاهتمام حيث يدل الوضع الراهن بهذه القري على أن هناك تحديات تواجهها هذه القرى تتمثل في وجود الفقر، الجهل، المرض، البطالة، تسرب التعليم، قله العمل، صعوبة التنقل وغيرها وذلك بسبب نقص أو انعدام وجود البنية الأساسية والخدمات مثل عدم وجود الصرف الصحي وقله مياه الشرب وضعف الخدمات الصحية وعدم وجود بعض مرافقها ونقص الطرق العامة وضعف وتهالك شبكه الإنارة العامة ونقص خدمات التعليم وارتفاع نسبه الأمية والبطالة وتلوث البيئة وكل ذلك أدي إلي عدم الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة مما سبب عدم وجود دخل منتظم وعدم الاستقرار للحصول على الدخل وانخفاض الإنتاجية كما انه أدي إلي ظهور بعض المشكلات الاجتماعية.

وتعد سياسة التمكين الاقتصادي طريق للقضاء على الفقر حيث أن للفقر أنواع فقر الدخل، فقر القدرات، وفقر الفرص، ويعد فقر القدرات هو الأكثر تخصصاً وتعرضاً، وقد يرجع ذلك للأسباب عديدة منها عدم كفاية التعليم، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب، وهذا يؤدى إلي تهميش وضع مواطني الريف ويجعلهم يدورون في حلقات مفرغة من الفقر وتهميشهم خارج المسار الرئيسي للتنمية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

فالتمكين يعد أداة لمساعدة الأفراد والفئات على إطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية لتحقيق نمو وتطور مستدام في ظروف معيشتهم، وعن المساواة بين الجنسين وتمكين مواطني الريف المصري يتم من خلال حمايتهم من التميز سواء رجال أو سيدات في مكان العمل وتزويدهم بالمهارات لتطوير منتجاتهم وتسويقهاً والوصول إلي الأسواق وإلي الخدمات المالية وغير المالية حيث تعد من أهم العوائق التي تعترض العمليات الهادفة إلي تحسين وضع مواطني الريف المصري الاقتصادي وتمكينهم وتؤثر الظروف المحيطة بالأسرة تأثيراً ملحوظاً في قدرتها على العمل والقدرة على المشاركة في تنمية المجتمع وهو ما توضحه بيانات الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء حيث يتضح أن نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية لعام ٢٠١٨ بريف الوجه البحري بلغت ١٤,٣%، وريف الوجه القبلي ٥١,٩ %، وإجمالي الجمهورية، ٣٢,٥%، وعن معدل البطالة لعام ٢٠١٩ بلغ ٤,٧ % للذكور، وللإناث ٢٢,٧ % ليصل إلي ٥,١ % للذكور وللإناث ١٦,٨% عام ٢٠٢٠، وتبلغ نسبة الأمية ١٠ سنوات فأكثر طبقا للنوع الاجتماعي لعام ٢٠١٧ للذكور ٢١,٢ % وسجلت للإناث ٣٠,٨ % بإجمالي نسبة أمية ٢٥,٨ % للجمهورية طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

ووفقاً لهذه الأرقام والمعطيات ظهرت المبادرة الرئاسية بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الأفراد؛ ولهذا يعد المشروع القومي لتطوير الريف المصري الذى يأتي ضمن مبادرة حياة كريمة التي تم إطلاقها عام ٢٠١٩ حيث يستهدف المشروع التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري من خلال تطوير ٤٥٨٤ قرية يمثلون نسبة ٥٨ ٪ من إجمالي السكان عبر تقديم حزمة متكاملة من الخدمات تشمل خدمات المرافق والبنية الأساسية، والتنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، بالإضافة إلي التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم. بهدف تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر إحتياجاً على مستوى الدولة، حيث سيكون له مردود مباشر وعميق على سكان الريف.

ووفقاً لهذه المعطيات لابد من ضرورة العمل على إيجاد معبر لتحقيق التمكين الاقتصادي عبر الإستفادة بكافة جوانب الفرص ومحاولة التغلب على التحديات عبر الإستفادة من التغيرات المجتمعية الحادثة التي تهدف إلي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مشروع تنمية الريف المصري حياة كريمة.

الأهداف البحثية

يستهدف البحث بصفة أساسية تقدير المردود الاقتصادي والاجتماعية لمبادرة حياة كريمة على محافظة مطروح، من خلال تحديات وتمكين السكان الريفيين اقتصادياً في ظل تطوير قرى الريف المصري حياة كريمة ويتم التعرف على تحقيق هذه المشروعات لأهدافها من خلال عملية التقييم، للتعرف علي أثار المشروع ونتائجه الكاملة للتأكد من تحقيق المشروع لأهدافه التي خطط لتحقيقها وللتأكد من إستفادة متلقي الخدمة في المشروع. ايضا يهدف البحث إلي التعرف علي فرص التمكين الاقتصادي مثل فرصه بناء سكن كريم، فرصة عمل بمجمعات صناعية أو مشروعات زراعية، فرص توفير المشروعات الصغيرة، فرصه الحصول على معاش تكافل وكرامة، فرصه توفير منفذ تسويق للبيع والشراء، وكذلك يهدف إلي التعرف على وجود فرصه التدريب على المهن والحرف اليدوية، فرصه الحصول على عمل لائق وفرصه توافر الصرف الصحي وفرصه تقوية التيار الكهربائي وفرصه توفير مدارس جديدة وفرصة توفير مياه الشرب وفرصه الخدمات الصحية بحيث يؤدى إلي معرفه مدي ضرورة التدخل للعمل على توفير هذه الخدمات من خلال مشروعات حياة كريمة حتى تحقق نسب أفضل مما كانت عليه.

كذلك الإستفادة من نتائج التقييم لاحقاً في إطار الدروس المستفادة وتعد عملية قياس التغيرات والأثار التي إحدثتها البرامج والمشروعات التنموية في المجالات المختلفة ما هي الا انعكاس واضح وصريح للاهتمامات السائدة في المجتمع وللقضايا التي تستحوذ علي الأولوية عند الدراسة العلمية وايضا هي انعكاس لمستوي التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصل اليه هذا المجتمع والتعرف عليها من كافه الموارد الاقتصادية المتاحة، المشاكل والمعوقات والمحددات والتي تواجه تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها، فرص الاستثمار المتاحة والتعرف علي مدي مساهمتها في اتاحة فرص عمل جديدة، للمستفيدين من حياة كريمة.

الأسلوب البحثي

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي لقياس المردود التنموي لبرنامج حياه كريمة علي سبل معيشة البدو المستفيدين من المشروع كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها الرسمية مثل وزارة التنمية المحلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة مطروح، هذا فضلاً عن الإستعانة ببعض المراجع والدراسات والبحوث العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على كل من البيانات الثانوية المنشورة في الجهات الرسمية منها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وذلك للوقوف على أهم المؤشرات الإحصائية والاقتصادية المقدرة سنوياً والمنشورة رسمياً. كذلك اعتمد البحث على البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال عينة بحثية والتي تمت على قرية زاويه العوامة، مركز الضبعة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٢٠ إلي ٢٠٢١ وهى أحدي القرى المنفذ بها مشروع حياة كريمة.

توصيف مجتمع الدراسة:

تعتبر محافظة مطروح من أكبر محافظات الجمهورية من حيث المساحة، وتقع محافظة مطروح في الشمال الغربي بطول ٤٥٠ كم حتى الحدود الليبية وتمتد جنوباً فى الصحراء بعمق ٤٠٠ كم، حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الحدود الغربية الجمهورية الليبية، أما الحدود الداخلية للمحافظة فيحدها من جهة الشرق محافظتي الإسكندرية والبحيرة، ومن الجنوب الشرقي محافظة الجيزة، ومن الجنوب محافظة الوادى الجديد وتبلغ مساحه محافظة مطروح حوالي ١٦٦٥٦٣,٢٧ كم^{٢} أي ما يقرب من خمس مساحة مصر، وتبلغ إجمالي المساحة المأهولة نحو ١٧١٦,٤١ كم^{٢} فقط من إجمالي المحافظة تمثل ١,٠% من إجمالي المساحة الكلية للمحافظة، وتشتمل محافظة مطروح علي ٨ مراكز رئيسية وهي:

مرسي مطروح: ويتبعها مدينة مرسى مطروح عاصمة المحافظة، وعدد ١٨ قرية رئيسية و٧٦ تجمع نجع وعزب وكفور وتبلغ مساحتها الكلية ١٣٨٠٠ كم^{٢} تقريبا بنسبة ٨,٣% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ٦٩٠,٠٥ كم^{٢}.

الحمام: ويتبعها ٦ قري رئيسية وعدد ٢٧ تجمع نجع وعزب وكفور وتبلغ مساحتها الكلية ١٢٠٠٠ كم^{٢} بنسبة ٧,٢ % من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ١٥٢,٥٥ كم^{٢}.

السلوم: ويتبعها قريتين رئيسيتين و٩ تجمعات نجع وعزب وكفور، وتبلغ مساحتها الكلية ٤٥٠٠ كم^{٢} بنسبة ٢,٧% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ٤٢٥ كم^{٢}.

الضبعة: ويتبعها ١٣ قرية رئيسية وعدد ٨١ تجمع نجع وعزب وكفور وتبلغ مساحتها الكلية ٧٨٠٠ كم^{٢} بنسبة ٤,٧ % من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ٣٩١,١٧ كم^{٢}.

سيدي براني: ويتبعها ٨ قري رئيسية وعدد ٤٦ تجمع نجع وعزب وكفور، وتبلغ مساحتها الكلية ٧٥٠٠ كم^2 تقريباً، بنسبة ٤,٥ % من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ٦٥٩,٤٧٥ كم^2.

سيوة: ويتبعها ٥ قري رئيسية وعدد ١٢ تجمع نجع وعزب وكفور، وتبلغ مساحتها الكلية ٩٤٢٦٣ كم^2 تقريبا بنسبة، بنسبة ٥٦,٦% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ١٣٥٨,٠٤ كم^2.

العلمين: ويتبعها قريتين رئيسيتين و٥ تجمعات نجع وعزب وكفور، وتبلغ مساحتها الكلية ٢٤٥٠٠ كم^2 تقريبا، بنسبة ١٤,٧% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ٤٨,٣ كم^2.

النجيلة: ويتبعها قريتين رئيسيتين و٨ تجمعات نجع وعزب وكفور، وتبلغ مساحتها الكلية ٢٢٠٠ كم^2 تقريبا، بنسبة ١,٣% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي ١٩٦,٨ كم^2.

العينة البحثية

حيث تم سحب عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٠٥ أسرة من المستفيدين بالمشروعات التنموية، بواقع ١٠ % من إجمالي أعداد الأسر (٢٠٢٥) بقريه زاويه العوامة التابعة لمركز الضبعة وفقاً لتعداد عدد الأسر عام ٢٠١٨ م، وتم استخدام إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات، واستغرق جمع البيانات نحو أربعة أش‌هر (من ش‌هر يناير ٢٠٢١ م وحتى ش‌هر يونيه ٢٠٢١ م).

أساليب جمع بيانات البحث:

تم تصميم إستبيان للحصول علي البيانات الأولية اللازمة لهذا البحث ولتحقيق أهدافه، واشتملت إستمارة الإستبيان علي جزئين رئيسيين، الجزءالأول البيانات المتعلقة بالخصائص المميزة للمبحوثين، والجزء الثاني بالبيانات المتعلقة بإستجابات المبحوثين حول البيانات المستخدمة للتعرف علي درجة رأس المال الاجتماعي، وتم إجراء اختبار قبلي لبنود تلك الإستمارة علي ٢١ فرداً من القرية لم تضمنهم عينة البحث وذلك بغية التأكد من صدق أسئلة الإستبيان ومدي فهم المبحوثين لها، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار تم إجراء التعديلات اللازمة علي أسئلة الإستبيان ومن ثم صياغتها في صورتها النهائية، لجمع البيانات النهائية لهذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين بواسطة إستمارة إستبيان.

أساليب تحليل بيانات البحث:

تم إجراء الدراسة الميدانية بالقرية قرية زاوية العوامه بمركز الضبعه بمحافظة مطروح، وتم جمع البيانات من خلال الإستبيان بالمقابلة الشخصية لعينة عمدية من المستفيدين من برنامج حياة كريمة. وتم مراجعة وجدولة البيانات وتحليلها بواسطة المقاييس الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات.

أولاً: مجال البحث واختيار العينة:

١-المجال الجغرافي للبحث:

تم اختيار منطقة البحث وفقاً للمعيار الأكثر تحديدا للمبادرة الرئاسية لتطوير قري الريف المصري (حياة كريمة) وهو مستوى الفقر. ومن ثم بعض القري ببعض المحافظات التي تمت بها المرحلة الأولي للمبادرة الرئاسية لتنمية الريف المصري ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فان أعلى المحافظات بعد ترتيب محافظات الجمهورية كانت أعلى المحافظات فقراً محافظات ريف الوجه القبلي بنسبة ٥١,٩% من نسبة الفقر على مستوى الجمهورية، وبلغت نسبة الفقر في محافظة أسيوط ٦٧ % لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ وقد أحتلت المركز الأول على مستوى الجمهورية من حيث نسبة الفقراء، تليها محافظة سوهاج بنسبة ٦٠ % وقد أحتلت المركز الثاني، بينما بلغت محافظة المنيا المركز الرابع بنسبة ٥٥ % الجهاز المركزي ووفقاً المية للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢١، في حين أحتلت مطروح المركز السادس وسجلت محافظه مطروح ٥٠,١%.

٢-المجال البشري وطريقة اختيار العينة:

لاختيار قرية البحث تم تحديد القرية المختارة من قبل البرنامج الرئاسي لتطوير قري الريف المصري بالمحافظات المختارة وهى أكثر القري فقراً (جدول ١،٢،٣).

جدول١.بيانات القرية من واقع سجل بيانات وزارة التنمية المحلية

كود القرية	كود المحافظة	حضر أو ريف	القسم	اسم القرية	عدد الاسر	عدد الأفراد	متوسط الانفاق للفرد	نسبة الفقراء	عدد الفقراء
٣٣٠٥٠٩	٣٣	ريف	قسم الضبعة	زاوية العوامة	٤١١	٢٠٢٥	٨٣٩٣,٧	٧٠,٥٨	١٤١٤

جدول ٢ . بيانات سكان قرية زاويه العوامة مركز الضبعة

م	التابع	عدد السكان			عدد المنازل	البعد القبلي
		ذ	أ	الإجمالي		
١	القرية الأم	٢٤٧	٢٣٥	٤٨٢	٦٩	عوامة
٢	الجبل الأخضر	٢٠٣	٢٢٦	٤٢٩	٦٥	عوامة
٣	إسرافيل	١٩٧	١٨٨	٣٨٥	٢٥	عوامة
٤	مغربى	١٨٩	١٨٠	٣٦٩	٤٣	عوامة
٥	الشيخ عبد الجليل	٩٩	٨٩	١٨٨	٢١	عوامة
٦	أولاد ضى	٨٨	٨٤	١٧٢	٢٤	عوامة
	الإجمالي			٢٠٢٥	٢٤٨	

جدول ٣. بيانات عينة البحث بقرية زاويه العوامة مركز الضبعة

المحافظة	المركز	التجمع	عدد السكان	حجم العينه
مطروح	الضبعة	القرية الأم	٤٨٢	٤٨
		الجبل الأخضر	٤٢٩	٤٢
		إسرافيل	٣٨٥	٣٦
		مغربى	٣٦٩	٣١
		الشيخ عبد الجليل	١٨٨	٢٣
		أولاد ضي	١٧٢	٢٥
الإجمالي			٢٠٢٥	٢٠٥

٣-المجال الزمني:

يقصد به الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية وقد تم جمعها في سبتمبر وأكتوبر لعام ٢٠٢٢.

ثانيا: نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعد هذه الدراسة من مجموعة الدراسات الوصفية وهي تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي الجزئي بالعينة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

يتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثين باستخدام إستمارة إستبيان تم إعدادها وفقاً لأهداف البحث وتم اختبارها مبدئياً على ٢٠ مبحوثاً وقد تم تحديد الفرص والتحديات للتمكين من خلال عدة اجتماعات تمت ببعض التجمعات بالقرية المختارة حتى تمثل الواقع الميداني الحقيقي.

رابعا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث:

استخدم في تحليل بيانات البحث العرض الجدولى بالأعداد والتكرارات والنسب المئوية لعرض النتائج.

خامساً: المفاهيم الإجرائية وتعاريفها وكيفية قياسها والتي يوضحها الجدول التالي وتشمل:

- فرص التمكين الاقتصادي يقصد به الإيجابيات التي يمكن الحصول عليها والاستفادة منها في الوقت الحاضر أو مستقبلياً بقريه البحث التي تتم بها مبادرة حياة كريمة لإحداث التمكين الاقتصادي عبر زيادة الدخل وتنمية القدرات من خلال فرصة الأمان الاقتصادي، فرصة الحصول على عمل لائق، فرصة تنمية المهارات، فرصة توفير الوقت، وتم قياسه من خلال إعطاء الاستجابات بالآتي (متواجد – متواجد إلي حد ما – غير متواجد).
- فرصة الأمان الاقتصادي: وهو أول أهداف معايير التمكين الاقتصادي حيث فرصة امتلاك مورد إنتاجي أو مصدر للدخل لتحسين مستوى المعيشة وتم قياسه من خلال فرصة سكن كريم ومشروع صغيرة فرصة العمل بمجمعات صناعية أو مشروعات زراعية، وفرصة معاش تكافل وكرامة، وتوفير منفذ تسويق لبيع منتجات الريفيين وتم قياسه من خلال إعطاء الإستجابات بالآتي (متواجد– إلي حد ما – غير متواجد).
- فرصة تنمية المهارات: تنمية قدرات السكان الريفيين ومهاراتهم من خلال التدريب على تعلم الحرف، والمهن اليدوية، التي تدر دخل لهن وتواجد الفرصة حاليا أو مستقبليا وتم قياسه من خلال إعطاء الإستجابات بالآتي (متواجد– إلي حد ما – غير متواجد).
- فرصة الحصول على عمل لائق: من خلال فرص العمل الجديدة بالوقت الحالي أو مستقبليا من خلال المبادرة الرئاسية تنمية الريف المصري وتم قياسه من خلال إعطاء الإستجابات بالآتي (متواجد– إلي حد ما – غير متواجد).
- فرصة توفير وقت: عبر تسهيلات الحياة المعيشية وتوفير الوقت الذي يستطيع مواطني الريف المصري استخدامه في العمل وزيادة الدخل من خلال تسهيلات توفير الصرف الصحي، والكهرباء، ومياه الشرب، وتوفير مدارس جديدة والخدمات الصحيه وذلك عبر تسهيلات مشروع تنمية الريف المصري وتم قياسه من خلال إعطاء الإستجابات بالآتي (متواجد– إلي حد ما – غير متواجد).

النتائج البحثيه ومناقشتها:

جدول ٤. نتائج فرص التمكين الاقتصادي

فرص التمكين		متواجد		إلي حد ما		غير متواجد		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأمان الاقتصادي	توفير سكن كريم	٤٥	٢١,٢٥	٦٥	٣٥	٩٥	٤٣,٧٥	٢٠٥	%١٠٠
	توفير فرص عمل بمشروعات زراعية أو مجمعات صناعية	٣٩	١٨,٧٥	٥٦	٢٧,٥	١١٠	٥٣,٧٥	٢٠٥	%١٠٠
	توفير مشروعات صغيره	٢٦	١٢,٥	٣٩	١٨,٧٥	١٤٠	٦٨,٧٥	٢٠٥	%١٠٠
	توفير معاش تكافل وكرامه	١١٥	٥٦,٢٥	٢٥	١٢,٥	٦٥	٣١,٢٥	٢٠٥	%١٠٠
	توفير منفذ تسويق وبيع منتجات	٤٥	٢١,٢٥	٤٥	٢٢,٥	١١٥	٥٦,٢٥	٢٠٥	%١٠٠
مدي توافر تنميه المهارات	توفير تدريب على المهن والحرف اليدوية	٣٨	١٨,٥٣	٦٣	٣٠,٧٣	١٦٤	٥٠,٧٣	٢٠٥	%١٠٠
فرصه الحصول على عمل لائق	توفير فرصه عمل حالياً أو مستقبلاً	٣٥	١٧,٠٧	٧٥	٣٦,٥٨	٩٥	٤٦,٣٤	٢٠٥	%١٠٠
مدى توافر الخدمات وتوفير الوقت	الصرف الصحي	٥٤	٢٦,٣٤	٣٦	١٧,٥٦	١١٥	٥٦,٠٩	٢٠٥	% ١٠٠
	تقوية الكهرباء	٥٣	٢٥,٥٨	٣٠	١٤,٦٣	١٢٢	٥٩,٥١	٢٠٥	% ١٠٠
	مياه الشرب	٩٥	٤٦,٣٤	٣٥	١٧,٠٧	٧٥	٣٦,٥٨	٢٠٥	% ١٠٠
	مدارس	١٤٨	٧٢,١٩	٣٢	١٥,٦٠	٢٥	١٢,١٩	٢٠٥	% ١٠٠
	صحه	١١٩	٥٨,٠٤	٤٨	٢٣,٤١	٣٨	١٨,٥٣	٢٠٥	% ١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان متواجد= متوافر بالقرية، لحد ما = يتم العمل عليه من خلال مشروع التطوير حياة كريمة بقرى البحث، غير متواجد = غير متوافر بقرى البحث

تشير النتائج الواردة بجدول (٤) والخاصة بتوزيع المبحوثين وفقاً لفرص تمكين الريفيين اقتصادياً في ظل تطوير قري الريف المصري حياة كريمة بمحافظة مطروح (قريه زاويه العوامة) إلي أن:

- **فرصة الأمان الاقتصادي**

١- فرصه بناء سكن كريم: أشار ٢١,٢٥ % من المبحوثين بتواجده بينما أشار ٣٥ % من المبحوثين بتواجده إلي حد ما وهى فرصة مستقبلية، وتعنى تسجيل الأسماء والأنتظار لحين البدء في البناء وهناك بعض المنازل تم بالفعل بنائها من خلال دعم بعض المؤسسات التي تعمل تحت مشروع تطوير الريف المصري، وفى مجمل النتائج السابقة لفرصة الأمان الاقتصادي عبر امتلاك الموارد تشير إلي انها فرصة مستقبلية لم يتم الانتهاء منها، والإستفادة الفعلية من الفرصة بلغت ٣٥ %.

٢- فرصة عمل بمجمعات صناعية أو مشروعات زراعية لزيادة الدخل: أشار ١٨,٧٥ %من المبحوثين بتواجده بينما أشار ٢٧,٥ % من المبحثين بتواجده إلي حد ما بالقرية وتعنى أنها تحت الإنشاء حيث تم الحديث والإعلان عن التنفيذ بمشروع حياة كريمة خلال عقد عدة اجتماعات بالقرية، وهناك رغبة من المبحوثين بالإستفادة منها والعمل بها.

٣–فرصه توفير المشروعات الصغيرة: أشار ١٢,٥ % إلي تواجده بينما أشار ١٨,٧٥ % بتواجده إلي حد ما يعد من أحد خطوات التمكين عبر المشاركة بقوة العمل.

٤–فرصه توفير معاش تكافل وكرامة: أشار٥٦,٢٥% من المبحوثين بتواجدها والإستفادة منها، ويجب حسن استخدامه بالتمكين الاقتصادي عبر التدريب لهم على كيفية حسن إدارة المورد المالي الحالي المتمثل فى تكافل وكرامة بينما أشار ١٢,٥ % من المبحوثين بتواجده إلي حد ما.

٥–فرصه توفير منفذ تسويق للبيع والشراء أشار ٢١,٢٥% من المبحوثين بتواجده بينما أشار ٢٢,٥ % من المبحوثين بتواجده إلي حد ما.

فرصة تنمية المهارات:

فرصه التدريب على المهن والحرف اليدوية: أشار ١٨,٥٣% من المبحوثين أنها متواجدة في حين ٣٧,٥ % من المبحوثين أوضحت التواجد إلي حد ما.

فرصة الحصول على عمل لائق:

أشار ١٧,٠٧ % من المبحوثين بانه متواجد في حين ٤٢,٢٥ % من المبحوثين أوضحت ٣٦,٥٨ % التواجد إلي حد ما.

فرصة توفر الخدمات وتوفير الوقت:

١. فرصه توافر الصرف الصحي أشار ٢٦,٣٤ % من المبحوثين بتواجده في حين أشار ١٧,٥٦% بتواجده إلي حد ما.
٢. فرصه تقوية التيار الكهربائي وأوضحت ٢٥,٥٨ % من المبحوثين إلي متواجد في حين أوضح ١٤,٦٣ % انها متواجده إلي حد ما.
٣. فرصه توفير مدارس جديدة أشار ٧٢,١٩ % من المبحوثين بأنها متواجدة في حين أشار ١٥,٦٠ % إلي انها موجوده إلي حد ما.
٤. فرصة توفير مياه الشرب أشار المبحوثين إلي تواجده بنسبه ٤٦,٣٤ % في حين أشار ١٧,٠٧ % من المبحوثين أوضحت التواجد إلي حد ما.
٥. فرصه الخدمات الصحية أشار المبحوثيين إلي تواجده بنسبه ٥٨,٠٤ % في حين أشار٢٣,٤١ % من المبحوثين التواجد إلي حد ما.

وفى ظل تلك النتائج والمعطيات نجد أن الريفيين أوضحوا إلي وجود بعض الفرص على أرض الواقع وفرص أخرى مستقبلية في طور الأعداد والإنشاء عبر مبادرة حياة كريمة، ولديهم رغبة من الإستفادة بها. حيث توضح أن توفير المدار تلبيه احتياجات التعليم وتوفير معاش تكافل وكرامه يمثلان أعلى نسب التواجد في حين أن توفير مشروعات صغيره هى الأقل في التواجد.

ينتهى البحث إلي مجموعة من التوصيات من شأنها الإستفادة من فرصة المبادرة الرئاسية مشروع تنمية الريف المصري حياة كريمة لتحقيق التمكين الاقتصادي لمواطني الريف المصري والتغيير الجذري لتحقيق المساواة بين أطراف المجتمع والتغلب على بعض التحديات العائقة للتمكين من خلال الإستفادة من الفرص المتاحة أو المستقبلية بالبرنامج الرئاسي وتلك الفرص يتم عرضها كالتالي:

١–فرصة توفير المشروعات الصغيرة لابد من تدخل جهاز تمويل المشروعات ووزارة التضامن الاجتماعي من خلال فتح منافذ للتعرف على المشروعات الصغيرة المتاحة بتلك القرى والمراكز من خلال قوافل متنقلة للمشروعات الصغيرة لتوضيح كيفية الحصول على المشروع فالرغبة بالامتلاك متواجدة ولكن الإعاقة هي عدم المعرفة بمصادر التمويل.

٢–فرصة الأمان الاقتصادي عبر آلية توفير بناء سكن كريم حيث الأمان الاقتصادي أحد معابر التمكين ومن ثم ضرورة الاستمرار من خلال المبادرة الرئاسية لمشروع تنمية الريف بتخصيص جزء منه لإمكانية أن يعمل الرجل

والمرأة بشكل خاص من داخل المنزل وذلك في إطار المعايير البيئية بما يضمن سلامه أفراد الأسرة وصحة المسكن، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري.

٣-فرصة توفير معاش تكافل وكرامة ضرورة وصول دعم تكافل وكرامة لمستحقيه عبر التقييم والمتابعة المستمرة لكشوف الأسماء واستبعاد من لا يستحق وإضافه معايير جديدة للاختيار.

٤- فرصة توفير الوقت من خلال الإستفادة منة في العمل وإدرارالدخل ومن ثم التمكين الاقتصادي وهذا يساهم في رفع مستوى المعيشة عبر السعي نحو توافر آليات البنية التحتية من حيث الصرف الصحي وتقوية مياه الشرب والكهرباء وبناء المدارس الحديثة وتلك الأنشطة تقوم بها حالياً مبادرة تطوير الريف المصري الآن.

٥-فرصة الحصول على عمل لائق مستقبلياً من خلال آليه توفير فرصة عمل ذو مكانة اجتماعيه وهو ما يستدعى ضرورة قيام وزارة الزراعة بمشروع تنمية الريف المصري بإنشاء مجمعات صناعية زراعية حيث تشتهر بزراعة مساحات كبيرة من الخضروات والفاكهة ومن ثم فتح منافذ جديدة للعمل وبالتالى القضاء على البطالة وتوفير عمل لائق

٦-فرص توفير الخدمات يتطلب مزيد من تقديم الخدمات والبنيه الأساسية وبالتالي الحياة الكريمة للمواطنيين.

المراجع

ابراهيم، الخولي سالم؛ سليمان حسن ابراهيم؛ ابراهيم فضل عبدالله (٢٠١٢)، دور مشروع الأسرة في تنمية المرأة المعيلة بريف محافظة البحيرة، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد رقم ١٢، ص ص٢٥-٤٤.

أحمد، أحمد عبد الصبور أمير (٢٠١٨)، دراسة اقتصادية لتقيم بعض مشروعات التنمية الزراعيه الريفيه، عين شمس.

أسعد، محمد (٢٠٢١)، الاستثمار في رأس المال البشري، الجلسة الختامية بمنتدى مصر للتعاون الدولي، اليوم السابع، متاح على رابط https://www.youm7.com

الحيدرى، عبد الرحيم (١٩٩٦)، محاضرات فى التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

السيد، أحمد محمد (١٩٩٨)، دراسة تحليلية مقارنة لمشروعى التنمية الريفية بمحافظة البحيرة، والإنتاج الزراعى والإئتمان بمحافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨)، وزارة التخطيط والإصلاح الإداري.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١)، مصر في أرقام.

الصفحة الرسمية لرؤية مصر ٢٠٣٠، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، البعد الاجتماعي، متاح على رابط http://sdsegypt2030.com، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء.

الصفحة الرسمية للمبادرة الرئاسية حياة كريمة (٢٠٢٢)، حياة كريمة لكل مصري.. لكل مصرية، جمهورية مصر العربية، متاح على رابط https://www.hayakarima.com

الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطلق أول منظومة إلكترونية لمبادرة "حياة كريمة"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، متاح على رابطhttps://mped.gov.eg

الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢)، تقرير متابعة الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة" خال العام المالي٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقا لمنهجية البرامج والأداء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، متاح على رابط https://mped.gov.eg

الصفحة الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي، قطاع الشؤون الاجتماعية (٢٠٢٠)، وزراء التضامن والتخطيط والتنمية المحلية يتفقدون الوحدة الصحية بالشيخ زين الدين بسوهاج،

تفاصيل الخبر، متاح على رابط https://www.moss.gov.eg

الصفحة الرسمية لوزارة التعاون الدولي (٢٠٢٢)، القضاء على الفقر، جمهورية مصر العربية، متاح على رابط https://www. moic.gov.eg

حسن، أيمن أحمد محمد (٢٠٠٢)،المنظمات الإجتماعية الريفية، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعه الزقازيق.

حسن، دينا مفيد على (٢٠١٩)، المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة لريادة الأعمال فى المشروعات الصناعية الصغيرة "مبادرة الست المصرية نموذجًا"، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٢٠، العدد ٢٠، ص ص ٩٣-١٣٦.

رومان، هويدا (٢٠٢١)، الحماية الاجتماعية في مصر: الحق المنتقص، موجزات السياسة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، متاح على رابط https://www.annd.org

زعير، أمين اسماعيل (٢٠١٣)، التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية في محافظة القليوبية، رسالة دكتوراه، كليه الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٩٥ صفحة.

سعد الدين، إبراهيم (١٩٨٦)، أثر التنمية على الأوضاع السكانية: دراسة مقارنة للمنطقتين الواحات البحرية والوادى الجديد، المؤتمر الحادى عشر للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية، مركز الحاسب الآلى، جامعة عين شمس، القاهرة.

عبد المجيد، منال (٢٠٠٨)، محددات جوده الحياه الريفية دراسة لحاله التنمية البشرية بمحافظه أسيوط، رسالة ماجستير، كليه الزراعة، جامعه أسيوط، ٣٣١ صفحه.

عبدالرحمن، أحمد محمد خنفى (٢٠١٧)، امكانيات الاقتصادية الزراعية بالصحراء الغربية المصرية، عين شمس.

محمود، محمد (٢٠٠٢)، تطوير مؤشرات التنمية الريفية (التقرير الثاني)، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٣٥٥ صفحة.

مراد، محمد على عبد المنعم (٢٠١٥)، اليات اقتصاد السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية، دراسة ميدانية بمحافظتي المنوفية وبنى سويف، قسم الإجتماع ، كلية الآداب، جامعة حلوان.

مركز المعلومات ديوان عام محافظة مطروح (٢٠٢٠).

مركز معلومات محافظة مطروح (٢٠٢٠).

منظمة العمل الدولية ILO، الحماية الاجتماعية، متاح على رابط https://www.ilo.org

نصار، هبة أحمد (٢٠٠٦)، التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة.

وحده مبادرة حياه كريمة بمحافظة مطروح (٢٠٢٠).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١)، تقرير التنمية البشرية في مصر:٢٠٢١ التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمهورية مصر العربية– القاهرة.

وزارة التنمية المحلية (٢٠١٩)، وحدة مبادرة حياة كريمة، تقرير.

Egypt In Numbers. United Nations Development Programme (2021), Human Development Report in Egypt - Development is a right for all - Egypt's journey and path, Ministry of Planning and Economic Development.

General Census of Population, Housing, and Establishments (2020), 102 The Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

Human Development Reports (1994), UNDP.

Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform (2017), Sustainable Development.

The Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2022).

ABSTRACT

The Economic and Social Returns of Hayat Karima Program in Matrouh Governorate

Amr Abd El-Hameid Refaat[1], Mohamed Salem Abdel Ghaffar Salem Sarhan[2], Wael Helmy Moussa elreffaei[3], Hussein Moftah Abdul Salam Mahmoud[4]

Development is the goal to which all advanced and backward societies alike aspire. Development is a process of progressive change planned for the comprehensive advancement of various aspects of life economically, socially, culturally and environmentally, upon which rural society is based on a democratic approach and with the cooperation of government aid in it, achieving integration of aspects of advancement Redrawing the population map to ensure achieving the optimal direction to benefit from the available human energies and resources available in different geographical regions.

This is why the Egyptian Villages Development Project appeared, which comes within the Decent Life Initiative, which began in 2019 and aims for urgent intervention to improve the quality of life for the citizens of the Egyptian countryside by developing 4,584 villages, representing 58% of the total population of the Republic. The project seeks to provide an integrated package of services that includes utility and infrastructure services. Achieving economic development and providing job opportunities through establishing industrial complexes, vocational rehabilitation, and providing projects with economic returns, in addition to social interventions, providing decent housing, eradicating illiteracy, education, and awareness and cultural campaigns. Therefore, the development will extend to all services within the villages.

The goals of a decent life are centered towards achieving comprehensive development, which has a direct and profound impact on rural citizens who suffer from social and economic fragility and poverty by empowering them by taking advantage of available and future opportunities to overcome challenges. Thus, the significant relationship between economic empowerment and social justice is demonstrated by benefiting from available opportunities: There are many studies that have addressed economic empowerment and its importance, as the studyeis indicates We must move towards empowering rural citizens to combat hunger and achieve food security, and the need to develop their capabilities by ensuring equal access and benefit opportunities. Economic empowerment aims to increase the volume of men and women's participation in the labor market and the extent to which they benefit from the returns of participation in development, as one of the features of social justice in the Decent Life Initiative Fair distribution of the gains of economic reform and economic empowerment

Hence, the research attempts to identify available and future opportunities through the Presidential Initiative, A Decent Life, to develop the villages of the Egyptian countryside to reach economic empowerment of rural citizens, overcome challenges, and crown their efforts by clarifying the importance of empowering them economically to achieve many of the goals of the 2030 sustainable development goals.

The research reached a number of results, namely that 21.25% of the respondents indicated that there is an opportunity to build decent housing, and 18.75% indicated that there is a job opportunity in industrial complexes or agricultural projects to increase income, and 12.5% indicated that there are opportunities to provide small projects, and 56.25% indicated that there are The opportunity to obtain a solidarity and dignity pension. 21.25% indicated that there is an opportunity to provide a marketing outlet for buying and selling, and 18.53% indicated that there is an opportunity for training in professions and handicrafts. While 18.53% indicated that it exists, 17.07% indicated that there is an opportunity to obtain decent work, as well as the opportunity to have sanitation. 26.34% indicated that it exists and the opportunity to strengthen the electrical current. 25.58% indicated that it exists and the opportunity to provide new schools. 72.19% indicated that it exists, while 15.60 indicated that it exists. % Opportunity to provide drinking water indicated its presence at a rate of 46.34%. Opportunity for health services indicated its presence at a rate of 58.04%. Which means low rates of presence of...the above, which necessitates the need for intervention to work to provide these services through decent living projects in order to achieve greater rates.